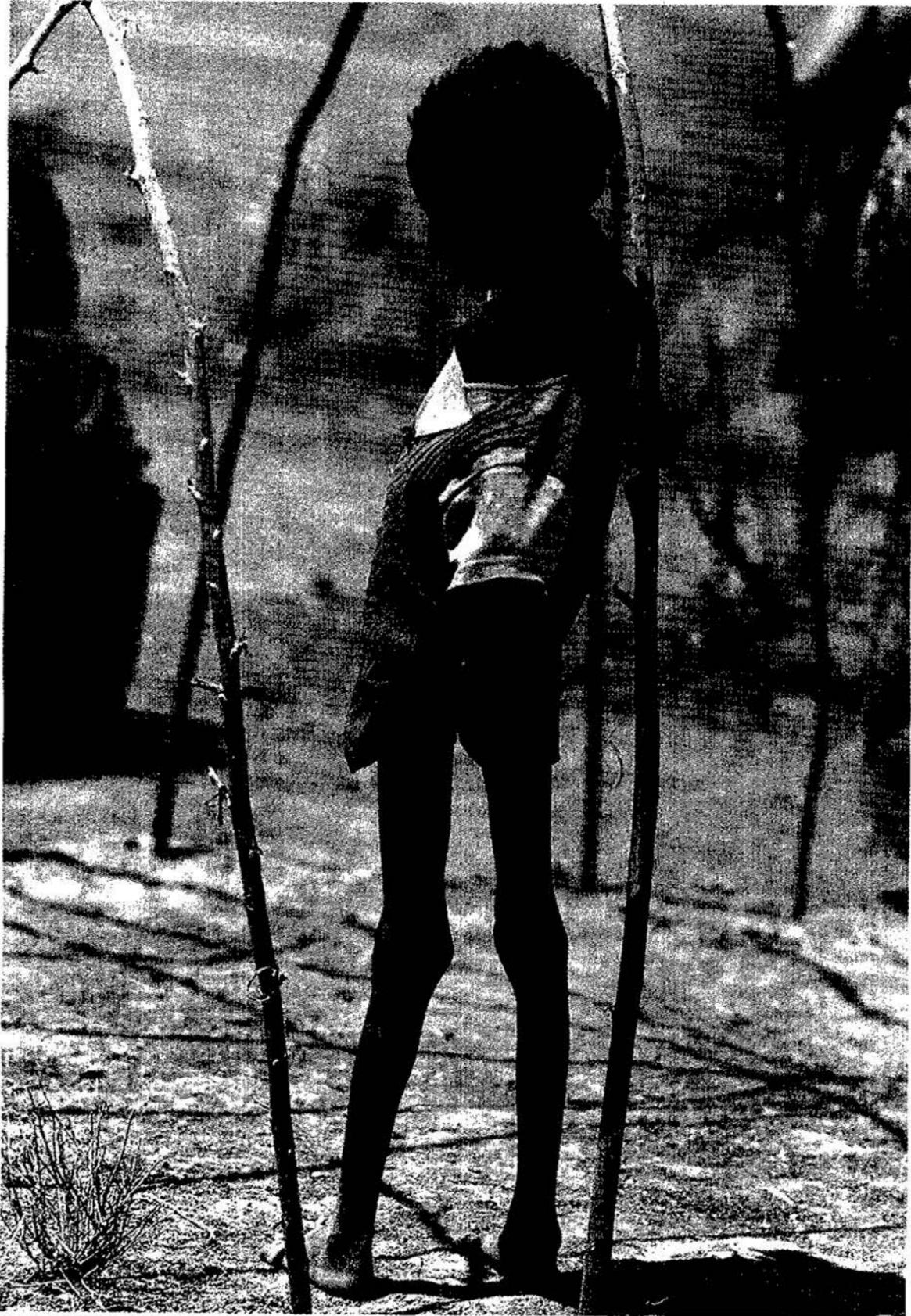


المصدر: الوسط
التاريخ: ٢٤ ابريل ٢٠٠٠

حروب وجفاف ومجاعة

القرن الافريقي يستجد بالعالم ١٦ مليوناً يهددهم الموت



اعتبرت مراكز تغذية موقته يحمل لافتات توضح ما إذا كان ضمن هذا المأوى أطفال يقل وزنهم عن الوزن الطبيعي بنسبة ٥٠ أو ٦٠ في المئة. كما أقيمت أكواخ خاصة لتغذية مرضى الدرن (السل الرئوي) الذي اضحى - بعد مرض الأيدز - العدو الثاني للإنسان في الدول الإفريقية المعدمة.

وما يزيد مأساة أثيوبيا تفاقماً هذه المرة إنه حتى إذا نجح المجتمع الدولي في توصيل مؤن الإغاثة والأدوية الى المناطق المتضررة في الوقت المناسب، فإن ذلك لن يجدي السكان شيئاً، إذ إن الإحصاءات المحلية تفيد بنفوق ٧٠ في المئة من ماشيتهم وإبلهم.

وكانت السلطات في أديس أبابا قد أعلنت أنها بحاجة الى ٨٢٦ ألفاً و ٨٠٠ طن من الأغذية لتفادي مخاطر المجاعة. وعلى رغم تعهدات الدول الكبرى ومنظمات الأمم المتحدة، لم يصل فعلياً حتى الآن سوى ٤٠ ألف طن. وبسبب مجاعة العام ١٩٨٤ أنفقت الأمم المتحدة نحو ٢٠ مليون دولار لتأهيل ميناء عصب ليكون البوابة الرئيسية لنقل مؤن الإغاثة الى مستحقيها. وأمكن، على الأثر، استخدام الميناء بكفاءة بالغة في نقل ٧٥ في المئة من الإغاثة المرسله الى أثيوبيا. ويستطيع ميناء

جيبوتي استقبال ١١٠ آلاف طن من شحنات الإغاثة شهرياً، وهو ما يقل كثيراً عن نحو ١٧٠ ألف طن يجب على الميناء أن يستقبلها لتلبية حاجات الجائعين وحركة الملاحة المحلية داخل جيبوتي.

وفي سباق مع الزمن قرر برنامج الغذاء العالمي استئجار ٤٠٠ شاحنة من البلدان المجاورة لأثيوبيا لتتولى نقل المؤن وتوصيلها بأسرع ما يمكن الى المتضررين، كما قرر استئجار ١٤٠٠ شاحنة صغيرة من مصادر محلية لنقل الإغاثة من مراكز التوزيع الرئيسية الى مراكز أصغر داخل البلاد.

وتبلغ كلفة طن القمح حالياً ١٢٥ دولاراً، تضاف إليها ٢٥٠ دولاراً تمثل الحد الأدنى لكلفة نقل الطن من الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية الى القرن الإفريقي. وقد خصصت الدول المانحة للمساعدات حتى الآن مبلغ ٢,٧ مليون دولار لتحديث ميناء جيبوتي لمواكبة حاجات النقل الطارئة الى أثيوبيا. وتقول الأمم المتحدة إن تأهيل الطريقين الرئيسيتين بين جيبوتي وأثيوبيا ستكلف ٤ ملايين دولار إضافية.

ويقول عمال الإغاثة إنه حتى لو تم تأهيل

استأنفت أثيوبيا معركتها مع الجوع والجفاف والموت بعد ١٦ عاماً من تلك المجاعة المهلكة التي قضت على أكثر من ٨٠٠ ألف نسمة. وهذه المرة لا يزال عدد الوفيات بالآلاف، بيد أن خبراء العالم يجمعون على أن الكارثة لا تبعد كثيراً إذا لم يتدارك المجتمع الدولي الموقف.

وتقول الأمم المتحدة إن نحو ثمانية ملايين

نسمة مهددون بالموت جوعاً في أثيوبيا وحدها، علاوة على ثمانية ملايين يواجهون خطر المجاعة في كينيا وأريتريا والسودان والصومال. ولعل الأشد تضرراً من هذا الجوع هم سكان الاقليم الصومالي في أثيوبيا - أوغادين - الذي شهد في منتصف السبعينات حرباً ضروساً بين الجيشين الصومالي والأثيوبي، أدت - ضمن أسباب أخرى - الى إنهاء نظامي الرئيسين الصومالي محمد سياد بري والأثيوبي الكولونيل مانغستو هايلي مريام.

وقال ريفيون أثيوبيون في أوغادين لـ «الوسط» إن مجاعة هذا العام أسوأ كثيراً من مجاعة العام ١٩٨٤، إذ إن الجفاف ضرب المنطقة

بأسرها، ولم يترك شيئاً للإنسان والحيوان، ولهذا تتناثر عظام الحيوانات التي نفقت في كل مكان في تلك الأرض القاحلة. ويزيد الوضع تفاقماً استمرار الحرب الحدودية بين أثيوبيا وأريتريا، ورداءة الطرق والإتصالات. ومن المعروف أن أثيوبيا لا تملك منفذاً بحرياً، وكانت تعتمد على ميناء عصب الأريتري في نقل وارداتها وصادراتها، غير أن أريتريا منعتها من استخدام الميناء إثر الحرب الحدودية بين البلدين. ولهذا قررت الأمم المتحدة اعتماد ميناء جيبوتي منفذاً رئيسياً لنقل المؤن الغذائية والطبية الى أثيوبيا لتلافي خطر المجاعة.

وعلى رغم أن معظم الطرق في أثيوبيا شيدت

بأموال المساعدات الدولية التي انهالت على البلاد في أعقاب مجاعة العام ١٩٨٤، إلا أن معظمها لا يصلح لمرور الشاحنات. وتضطر الشاحنات الى السير لمدة خمسة أيام على بعض الطرق للوصول الى أماكن ليست نائية.

كما أن من مشكلات نقل الإغاثة الى المتضررين من المجاعة وجود عصابات قطاع الطرق في عدد من أرجاء أثيوبيا. وكان أحد عمال الإغاثة الأجانب قد قتل الشهر الماضي في أوغادين بعد فشل محاولة لنهب شحنة الإغاثة التي كلف توزيعها في المنطقة.

ومن المناظر المؤلمة في البلدات التي نجح عمال الإغاثة في الوصول إليها، أن بعض الأكواخ التي

للمساعدات بعدم العناية بالاستثمار في البنية الأساسية في منطقة القرن الإفريقي، الأمر الذي أدى إلى الصعوبات الراهنة التي تهدد نقل الإغاثة إلى التجمعات السكانية المعنية بذلك.

وعلى رغم اجتهاد الحكومة الاثيوبية الحالية التي خلفت نظام الرئيس هايلى مريام في دفع التنمية إلى الأمام، إلا أن أهم المعوقات التي تعجزها عن معالجة الوضع الحالي تتمثل في ارتفاع عدد السكان إلى الضعف تقريباً مما كانوا عليه في ١٩٨٤.

وفاقت الحروب والنزاعات التي تشهدها المنطقة الآثار الخطيرة التي تسببت فيها الظروف البيئية، الأمر الذي وضع الدول المانحة والمنظمات الانسانية أمام خيار صعب. إذ ان الجهات المانحة تتساءل هل يجوز تقديم العون الانساني الى دول القرن الافريقي في الوقت الذي تهدر فيه ثرواتها في الحروب والنزاعات الدائرة بينها؟

وتعاني منطقة القرن الافريقي التي تقع ضمن دائرة حزام المجاعة في افريقيا من الجفاف وقلة الأمطار منذ فترة طويلة، إذ شهدت اثيوبيا العام ١٩٧٤ اسوأ مجاعة أودت بحياة مليون نسمة في عهد الامبراطور هيلاسيلاسي وتسببت في اندلاع

ثورة أدت إلى سقوط حكم الامبراطور.

وتشير التقارير الواردة من المنطقة الأسوأ تضرراً من الجفاف في اثيوبيا (أوغادين) إلى أن ١٤ طفلاً يموتون يومياً بسبب نقص المواد الغذائية، فضلاً عن نفوق أعداد كبيرة من المواشي والدواب. يليه اقليم «ولو» الذي تعرض لثلاث موجات من الجفاف والمجاعة أودت بحياة الآلاف من سكان المنطقة، غالبيتهم من المسلمين، إضافة إلى منطقة جنوب اثيوبيا.

وفي خطوة تعكس اهتمام المجتمع الدولي بمأساة اثيوبيا وصلت إلى أديس أبابا كاترين بيرتين مديرة برنامج الغذاء العالمي ومندوبة الأمين العام للأمم المتحدة وانتقلت إلى الاقليم الصومالي حيث تفقدت أحوال المنكوبين في مدينة غودي. وتزامن وصولها مع هبوط أول طائرة نقل إلى تلك المنطقة التابعة للصليب الأحمر الدولي محملة بالمواد الغذائية والأدوية.

وتعهد الصليب الأحمر تقديم ٤ آلاف و ٥١٢ طن عبر جسر جوي من نيروبي إلى المناطق المنكوبة مباشرة. وتفقدت المبعوثة الدولية معسكرات الجوع في شرق اثيوبيا وتعدت تقديم مساعدات تساهم في تخفيف الوضع المأسوي ■

ميناء جيبوتي والطريقين اللتين تصلان جيبوتي باثيوبيا فسيكون على المجتمع الدولي أن يسابق الزمن لتوصيل الإغاثة إلى مستحقيها في أعالي الهضبة الاثيوبية قبل حلول حزيران (يونيو) حين تهطل الأمطار الموسمية التي تقطع الطرق أحياناً حتى نهاية أيلول (سبتمبر) كل عام.

ويقول مسؤولو برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة إن الدول المانحة للمعونات هي التي ينبغي أن تتحمل جانباً كبيراً من وزر المجاعة التي تهدد ملايين الاثيوبيين، إذ إنها قامت بسحب كميات ضخمة من المخزون الغذائي الاحتياطي الذي تملكه اثيوبيا ونقلته إلى أماكن أخرى في القارة، غير أنها لم تهتم سريعاً بإعادة ذلك المخزون الاستراتيجي إلى مستوياته السابقة.

واعترفت الحكومة الاثيوبية - من جانبها - بخطر المجاعة، وانتقدت المجتمع الدولي لعدم الاسراع في تقديم المساعدات الانسانية. وأصدرت وزارة الخارجية الاثيوبية بياناً نفت فيه التصريحات التي أدلى بها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان لصحيفة بريطانية، وقال فيها ان المجتمع الدولي لبي النداء وقدم المساعدات الغذائية التي تحتاجها اثيوبيا. وكشف البيان ان

استدانة الدول المانحة والمنظمات الإغاثية من المخزون الاثيوبي الاحتياطي البالغ ٣١٥,٥٠٠ طن من الحبوب الغذائية أثر إلى درجة كبيرة على هذا المخزون، موضحاً ان كلاً من برنامج الغذاء العالمي وهيئة المعونة الأميركية والاتحاد الأوروبي والحكومات الهولندية والكندية والألمانية استدانته من هذا المخزون ٢٩٢,٤٤٩ طناً لم يتم استردادها حتى الآن. وقال البيان إن تآثر المخزون الاحتياطي أجبر الحكومة الاثيوبية على شراء ١٠٠ ألف طن من المواد الغذائية من الأسواق المحلية وتوزيعها على المتضررين.

وأضاف ان المناطق الاثيوبية المهددة بخطر المجاعة بعيدة عن جبهات القتال، وأن الموانئ الجيبوتية والكينية والصومالية هي أكثر الموانئ قرباً لهذه المناطق المتضررة وليست الموانئ الاثيوبية.

ونكرت الأمم المتحدة أن اثيوبيا وحدها بحاجة إلى نحو مليون طن من المون الغذائية. وهذه التقديرات فاقت التقديرات السابقة بكثير. وأشارت بوضوح إلى مدى الخطر الذي تواجهه اثيوبيا.

ويتهم خبراء المنظمة الدولية الدول المانحة



بقية قطرات من الحليب.